الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة –

المحاضرة الرابعة لمادة القانون الجمركي موجّهة لطلبة الماستر مالية و تجارة دوليّة

عنوان المحاضرة : تصنيف الجرائم الجمركية حسب طبيعتها الخاصة

مقدمة:

تُعد الجرائم الجمركية من القضايا الحيوية التي تواجهها الدولة الجزائرية، نظرًا لتأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني والأمن الاقتصادي والصحي. ينظم القانون الجمركي الجزائري (خاصة القانون 05-06) هذه الجرائم من خلال تصنيفها على أساس طبيعتها وأهدافها؛ حيث تُميز بين التهريب، والتزوير، والتهرب الضريبي. تهدف هذه المحاضرة إلى تقديم نظرة شاملة على الإطار القانوني، واستعراض التصنيفات الرسمية والمعايير الأكاديمية التي يتضمنها البحث القانوني، مع تسليط الضوء على بعض القضايا العملية وآثارها على تطبيق العقوبات وفق التشريع الحالي.## 1. الإطار القانوني لتصنيف الجرائم الجمركية في التشريع الجزائري

النص الكامل والتعديلات الحديثة للقانون الجمركي الجزائري:

يستند التشريع الجزائري في مجال الجمارك على القانون رقم 05-06 الذي تم تعديله وتحديثه حتى عام 2024. يوفر هذا القانون الإطار القانوني الذي ينظم كيفية التعامل مع الجرائم الجمركية من خلال نصوص معدة بعناية. يمكن الاستعانة بالمواقع التالية لاستعراض القانون بشكل مفصل:

- المديرية العامة للجمارك – قوانين الجمارك1
- موقع قانون الجمارك الجزائري2

تعريف الجريمة الجمركية:

تُعرَّف الجريمة الجمركية بأنها تشمل خرق الأنظمة التي تطبقها إدارة الجمارك بشكل صريح، مما يستوجب تطبيق العقوبات المحددة قانونياً. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذا التعريف في المصدر الأكاديمي.3

التصنيف الرسمي للجرائم الجمركية وفق المادة 215 من القانون 05-06:

تنص المادة 215 من القانون الجمركي الجزائري رقم 05-06 على أن الجرائم الجمركية تصنف إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي:

1. **التهريب:**
   - يُعرّف كأي محاولة لإدخال أو إخراج سلع عبر الحدود بطرق غير قانونية دون الالتزام بالإجراءات الجمركية الرسمية.
2. **التزوير:**
   - يشمل تقديم وثائق مزورة أو تعديل بيانات الشحن والتصدير بطرق احتيالية بغرض التلاعب بالتعريفات الجمركية، مما يؤدي إلى خرق نصوص القانون.
3. **التهرب الضريبي:**
   - يتعلق بالتراجع عن دفع الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة، سواء عن عمد أو نتيجة لتوريط إجراءات غير قانونية في نقل البضائع.

يظهر هذا التصنيف الرسمي أهمية التفريق بين الجرائم بناءً على طبيعتها، حيث أن كل نوع يتطلب معالجة قانونية منفصلة تتناسب مع العناصر المادية والمعنوية للجريمة. راجع المستند الرسمي 4وموقع قانون الجمارك الجزائري .2 ##.2جدول تصنيفي لأنواع الجرائم الجمركية:

العقوبة المقررة	مثال قضائي	النص القانوني	نوع الجريمة
السجن من 1 إلى 5 سنوات	حكم المحكمة العليا حول التهريبElmouhami5	المادة 215	**التهريب**
السجن من 1 إلى 5 سنوات	-	المادة 215	**التزوير**
السجن من 2 إلى 5 سنوات	-	المادة 215	**التهرب الضريبي**

يشير البحث الأكاديمي إلى ضرورة تحليل الجرائم الجمركية على مستويات متعددة، بحيث لا يقتصر التصنيف على التفسيرات الحرفية للنصوص القانونية، بل يتضمن أيضًا العوامل التقنية والنية الجنائية. وفي هذا السياق نقترح ما يلي:

معايير التصنيف الأكاديمي:

- **تحديد الفعل المجرم وتصنيفه :**يعتمد الباحثون على تقسيم الجرائم الجمركية إلى تهريب، تزوير، وتهرب ضريبي وفقًا لتعريف المادة 215. راجع المستند الرسمي.4
- **تقييم النية الجنائية والعناصر التقنية :**تحليل كيفية تنفيذ الجريمة، سواءً كان ذلك باستخدام وثائق مزورة أو من خلال أسلوب التهرب بطرق ممنوعة قانوناً. راجع موقع قانون الجمارك الجزائري.2
- **الدراسات النظرية واستنادها إلى الأحكام القضائية :**يشير الباحثون أيضاً إلى أهمية استبيان الحالات التطبيقية والأحكام القضائية التي أصدرتها المحاكم الجزائرية.

توصيات الدراسات القانونية

أوضحت الدراسات القانونية، مثل تصنيف د. علي بن عمر (2022)، بعض التوصيات المهمة فيما يتعلق بالتصنيف التحليلي للجرائم الجمركية:

1. **تطوير إطار تحليلي شامل :**يدمج العناصر القانونية مع الأسس الأكاديمية لتفسير النية والعامل التحليلي في الجرائم الجمركية.
2. **اعتماد منهجيات تقييم المخاطر :**تحليل تأثير الجرائم على الاقتصاد الوطني والأضرار الاجتماعية لتحديد خطورة كل جريمة بشكل موضوعي.

3. **تعزيز التعاون بين الجهات** :ضرورة التنسيق بين الجهات القضائية والتنفيذية لتطبيق التصنيف التحليلي بشكل دقيق وشامل.
4. **الاستفادة من التجارب القضائية السابقة** :تعديل وتحديث المعايير بما يتناسب مع التطورات في طرق التهريب والتزوير والتهرب الضريبي. راجع المستند الرسمي 4وموقع قانون الجمارك الجزائري.2

إجراءات القانونية: محاضر الحجز والمعاينة:

تعد محاضر الحجز والمعاينة من أهم الوثائق القانونية في التعامل مع الجرائم الجمركية، حيث يتم من خلالها تسجيل جميع الأحداث المتعلقة بالضبط والمصادرة. يتوجب على عناصر الجمارك الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها قانونياً، بما يضمن عدم التفريط في حقوق المتعاملين وتوفير أدلة واضحة في حالة التقاضي. للمزيد حول هذه الإجراء، يمكن الاطلاع على المصدر الأكاديمي .4 ##.3رصد قضايا جمركية بارزة في الفترة 2020–2024

يمكن القول بأن السنوات الأخيرة شهدت مجموعة من القضايا الجمركية المؤثرة التي تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الجهاز الجمركي في الجزائر، وفيما يلي استعراض لأبرز هذه القضايا:

1. **قضايا تهريب المخدرات**

حسب تقارير الإذاعة الجزائرية، شملت الفترة ما يلي:

- **حجز 8.5 طن من الكيف المعالج** :تُعد هذه العملية من أكبر قضايا تهريب المخدرات والتي سجلت في تقارير RadioAlgerie6.
- **حجز 570 كلغ من الكوكايين و11 مليون وحدة من الأقراص المهلوسة** :تم تسجيل هذه الحالات والتي تعكس التكتيكات المتطورة في تهريب المخدرات عبر الحدود.

2 .قضية محاولة تهريب نقدي

- **محاولة تهريب مبلغ 615 ألف دولار** :تعتبر هذه القضية من أبرز القضايا لعام 2023، حيث كشفت عن محاولة تهريب نقدي معتمدة على أساليب غير تقليدية، وقد تم تسليط الضوء عليها في تقرير.Elkhabar7

.3قضايا تهريب الأسلحة والمواد الغذائية

- **حجز 79 وحدة من الأسلحة** :أظهرت هذه الحالة تدخل الجهات المختصة في مكافحة تهريب المواد الخطرة مثل الأسلحة.
- **حجز 3.1 مليون طن من المواد المدعمة** :تُظهر هذه العملية مدى تنوع الجرائم الجمركية وتشمل المواد الغذائية والسلع الأساسية، راجع.RadioAlgerie6

.5 قضايا تتعلق بالتزوير والتهرب الضريبي

- يمكن إيجاد حالات عديدة تتعلق بتزوير المستندات الجمركية والتي أدت إلى مضاعفة الرسوم، بالإضافة إلى حالات التهرب الضريبي التي تم التعامل معها بغرامات مالية كبيرة وتأثير مباشر على الميزانية العامة للدولة. راجع المديرية العامة للجمارك .5 ##.8مقارنة مفصلة للعقوبات بين أنواع الجرائم الجمركية

يُظهر القانون الجمركي الجزائري فروقات واضحة في العقوبات المفروضة على الجرائم المختلفة وفقًا لطبيعتها وحجم الضرر الناتج عنها. نستعرض فيما يلي مقارنة تفصيلية:

جدول مقارنة للعقوبات:

نوع الجريمة	العقوبات المقررة للسجن	الغرامات المالية	التعليقات والتفاصيل	المصادر
التهريب العادي	1–3سنوات	10,000–100,000دج	تشمل غالبًا سجن مع غرامات ونحو إمكانية مصادرة السلع المهربة	المستند الرسمي4, WIPOLEX9
تهريب المواد الخطرة	5–10سنوات	غرامات أعلى تتناسب مع قيمة المواد	تُفرض عقوبات أشد نظراً للمخاطر الصحية والبيئية	الجهة الرسمية للجمارك10, WIPOLEX9
التزوير الجمركي	1–5سنوات	حتى 50,000 دج أو أكثر	غرامات إضافية بسبب تعديل البيانات أو تقديم وثائق مزورة	المستند الرسمي 11, WIPOLEX9
التهرب الضريبي	2–5سنوات (حسب قيمة التهرب)	تصل إلى 150% من قيمة الرسوم	تُعاقب بشكل أساسي بغرامات مالية كبيرة، وتختلف طبيعة العقوبة باختلاف حجم التهرب	المديرية العامة للجمارك8

تفاصيل إضافية حول مقارنة العقوبات

- **التمييز حسب المادة 216 :**تنص المادة 216 من القانون الجمركي الجزائري على ضرورة تشديد العقوبات في حالات التهريب المرتبطة بالمواد الخطرة مقارنة بالتهريب العادي. كما يُشير النص إلى أن التزوير والتهرب الضريبي يُعاقب عليهما بعقوبات أخف من تلك الخاصة بتهريب المواد الخطرة. راجع WIPOLEX9 والمستند الرسمي.4
- **أمثلة عملية من الأحكام القضائية :**في بعض القضايا تمت معاقبة مرتكبي جرائم التهريب العادي بسجن يتراوح بين 6 أشهر إلى 3 سنوات، بينما تُظهر قضايا تهريب المواد الخطرة سجوناً تصل إلى 5–10 سنوات مع فرض غرامات مالية كبيرة. كما تختلف العقوبات في قضايا تزوير المستندات الجمركية، حيث حصل البعض على أحكام بالسجن تتراوح بين 1 إلى 5 سنوات مع غرامات تصل إلى 50,000 دج، في حين أن التهرب الضريبي غالباً ما يقترن بغرامات مالية ضخمة تتناسب مع قيمة الرسوم المهربة. راجع المديرية العامة للجمارك .8

- **الخاتمة**

توضح هذه المحاضرة أهمية تصنيف الجرائم الجمركية في التشريع الجزائري وفقًا لطبيعتها؛ حيث يتطلب التعامل مع الجرائم المختلفة (التهريب، التزوير، والتهرب الضريبي) معايير قانونية دقيقة وتحليلاً أكاديمياً شاملاً يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والتحديات الأمنية. يُعتمد في هذا السياق على نصوص القانون الجمركي (خاصة المادة 215 والمادة 216 من القانون 05-06) لفرض عقوبات متفاوتة تتناسب مع نوع الجريمة وخطورتها، ما يُعد خطوة أساسية في حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز سيادة القانون.

إن الاستفادة من الدراسات الأكاديمية والأبحاث القضائية، كما هو موضح في توصيات دراسات مثل تصنيف د. علي بن عمر (2022)، يتيح تطوير إطار تحليلي متكامل لتطبيق العقوبات وتحسين التعاون بين الجهات التنفيذية والقضائية. كما يظهر أن رصد حالات عملية من السنوات الأخيرة قد أضاف بعداً واقعياً يساعد في تقييم أثر التشريعات على مكافحة الجرائم الجمركية بمختلف أنواعها.